الأمم المتحدة

A/C.2/65/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
17 January 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠.

الرئيسة: السيدة أوشير . . . . . (منغوليا)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-56680X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد نتواغا** (بوتسوانا): قال إن التنمية هي النسيج الاجتماعي - الاقتصادي والأخلاقي الذي يربط الأمم النامية بشركائها الأكثر ثراء. وقد انتفعت بوتسوانا من المساعدة الإنمائية المقدمة من الدول الأعضاء، وبذلت قصارى جهدها لزيادة أثر هذه المساعدة إلى أقصى حد ممكن.

٢ - وأضاف أن بوتسوانا تتمتع بثقة المجتمع الدولي بفضل إدارتها الحكيمة للموارد المحدودة واتباعها لسياسات الاقتصاد الكلي الدينامية، فضلا عن حكمها الرشيد واحترامها لسيادة القانون. وبالتالي حصلت بوتسوانا، التي كانت فيما سبق واحدة من أفقر البلدان في العالم، على مركز الدخل المتوسط. وأكبر التحديات التي ما زالت تواجهها بوتسوانا هو انخفاض القدرة على زيادة نموها وتنويع اقتصادها. وتبدي ضعف اقتصاد بوتسوانا، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير سلعة أساسية واحدة، أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة.

٣ - ومضى يقول إنه بالرغم من جهود بوتسوانا لكفالة الاستخدام المستدام للموارد المتاحة، فإنها لم تنجو من تقلبات الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يمكن أن يتضرر فيه مصير دولة صغيرة نائية بشدة من جراء سلوك محفوف بالمخاطر ينتشر في الاقتصادات الأكثر تقدما. ونتيجة لهذا السلوك تضطر البلدان المتوسطة الدخل إلى مواجهة ارتفاع تكاليف الاقتراض بغية تنشيط اقتصاداتها.

٤ - واستطرد قائلا إن بوتسوانا تدعو المؤسسات المالية الدولية إلى زيادة مشاركة البلدان المتوسطة الدخل في صنع القرار ووضع المعايير. ومن الضروري تيسير كشف أوجه الضعف والتهديدات الخارجية في الوقت المناسب من خلال نظم الإنذار المبكر المصممة بعناية. وينبغي أن تكون هذه النظم أكثر صرامة في حالة الاقتصادات الأكثر تطورا ونموا.

٥ - وأضاف أن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في كانكون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تتيح الفرصة لتعزيز الأهداف التي بدأ تناولها في الدورة السابقة في كوبنهاغن. وفضلا عن ذلك، يوفر الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في ناغويا، اليابان، فرصة ممتازة لترجمة سياسات وبرامج حفظ التنوع البيولوجي إلى أعمال.

٦ - ومضى يقول إنه حيث أن بوتسوانا تعتمد على مواردها البيولوجية من أجل تنميتها وسبل معيشة سكانها، هناك حاجة إلى مساعدة أكبر في مجالات مثل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات بغية مساعدة المجتمعات المحلية على الاستجابة إلى تغير المناخ وأساليب الحفظ الجديدة والتكيف إزائهما، وحماية التنوع البيولوجي من خلال الاستخدام المستدام.

٧ - وأردف يقول إنه جرى تعزيز الأداء بوصفه أساسا في كثير من المناسبات والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرفيعة المستوى. وينبغي للجنة الثانية أن تسعى للقيام بدورها لإحراز تقدم بشأن معالجة القضايا المعروضة عليها. ولهذا ينبغي أن تقاس النتائج التي تتوصل إليها اللجنة باستعدادها للتوصل إلى حلول توفيقية. وأي تأجيل بسبب وجود اختلافات على الصياغة يشكل عقبة بالنسبة للعديد من الأشخاص الذين كان لأعضاء الوفود في اللجنة شرف تمثيلهم والذين يجب أن يظلوا مسؤولين أمامهم.

٨ - **السيد عثمان** (السودان): قال إنه بالرغم من بقاء أقل من خمسة أعوام على انقضاء الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فلا يزال تحقيق كثير من الأهداف

معرض للخطر بسبب عدم كفاية التمويل وعدم الاستقرار الاقتصادي. وتدهور المساعدة الإنمائية الرسمية، والشروط التجارية المجحفة، وتزايد مديونية البلدان النامية، كلها أمور تهدد بزيادة توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

٩ - وأضاف أن بلده، الذي يدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الاقتصادي الإقليمي، يشارك في العديد من المشاريع المشتركة مع جيرانه. وقد حسنت النجاحات الأخيرة، مثل توقيع اتفاق السلام الشامل واتفاق سلام دارفور واتفاق سلام شرق السودان فضلا عن إصدار دستور مؤقت، احتمالات زيادة التنمية في بلده. ومع ذلك فالجزاءات الانفرادية ونقص المعونة وثقل أعباء الدين لا تزال تعوق التنمية.

١٠ - وأخيرا قال إنه حيث أن بلده يقع أيضا ضمن البلدان التي تضررت تضررا كبيرا من تغير المناخ، فقد أعرب عن أمله في أن يلقى برنامج تدابير التكيف الوطنية الذي قدمه بلده إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ دعما كافيا من آليات التمويل التي أقامتها تلك الاتفاقية.

١١ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): قال إن أفضل طريقة لتفادي حالات الركود التي تتسم بخطورة أشد من الركود الحالي مراجعة النظم العالمية للإدارة المالية والاقتصادية. وأضاف أن انعكاسات الأزمة الاقتصادية كانت شديدة بصفة خاصة بالنسبة لأفقر البلدان، وبخاصة في أفريقيا، حيث تقهقر النمو الاقتصادي وتناقصت الصادرات واستمرت معدلات البطالة مرتفعة وتقلصت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بنسبة ١١ في المائة.

١٢ - ومضى يقول إن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أثبت بوضوح أن النمو الاقتصادي المستدام يتطلب شراكة عالمية جديدة تكون فيها الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تقوم بها البلدان النامية مصحوبة بمعونة كبيرة تقدمها البلدان المتقدمة النمو، التي يجب أن تنشئ التسهيلات اللازمة لذلك.

١٣ - واستطرد قائلا إن التزام البلدان المتقدمة النمو يمكن أن يتحقق عن طريق تيسير إمكانية وصول المنتجات إلى أسواقها، وبخاصة المنتجات الزراعية؛ وإحراز تقدم صوب وقف ديون البلدان النامية المكافحة، بالإضافة إلى التدابير المتخذة حتى الآن لإلغاء أعباء ديون أفقر البلدان أو تخفيضها؛ وتشجيع البلدان الصناعية على زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفقر البلدان، ضمن جملة أمور.

١٤ - وأردف يقول إنه بينما لا يمكن للتجارة وحدها أن تعالج جميع الصعوبات التي تكابدها البلدان النامية، فما زالت تشكل أداة قوية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولهذا، من الضروري إيجاد طريقة لإدماج عدد أكبر من البلدان في السوق العالمية وتحسين شفافية التجارة العالمية وإمكانية التنبؤ بها واستقرارها، بما في ذلك من خلال إصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز. وينبغي لهذه الإصلاحات أن تجعل تلك المؤسسات أكثر فعالية وشرعية وتمثيلا. ولا تزال الجمعية العامة المحفل الملائم لاستهلال هذه العملية.

١٥ - وأضاف أن عدم الوفاء بالتزامات توافق آراء مونتيري أمر يدعو إلى الأسف. ولا تزال البلدان النامية تعاني من عجز هائل في التمويل نتيجة للتخفيض الكبير في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية وعائدات الصادرات.

١٦ - وقال إنه بينما قد تكمل المصادر المبتكرة للتمويل المصادر التقليدية، ينبغي ألا تُعفى البلدان المتقدمة النمو من التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وبرغم التقدم

العالمي المحرز صوب القضاء على الفقر المدقع والجوع، لا يزال هناك أكثر من بليون نسمة من المعوزين. ورغم زيادة الإنتاج الغذائي في السنوات الأخيرة فقد تسببت الزيادات في الأسعار والأزمة الاقتصادية في زيادة عدد من يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

١٧ - وأضاف أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبحت أداة أساسية في تحسين الإدارة السياسية والتنظيمية والاقتصادية. وبالتالي، فمن الضروري تخطي العقبات الرئيسية التي تمنع البلدان النامية من الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة. وتتضمن تلك العقبات عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والاستثمارات، والقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتوحيد ونقل التكنولوجيا.

١٨ - ومضى يقول إنه قد تبين بشكل حاسم أن البلدان الصناعية تتحمل مسؤولية أساسية عن إحداث تغير المناخ. وتعاني البلدان النامية في أفريقيا، بصفة خاصة، من الاحترار العالمي أكثر من المناطق الأخرى. وفي هذا السياق من الضروري مضاعفة الجهود بحيث يمكن التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا وشامل أثناء الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٩ - وأضاف أنه في هذا الصدد فمن المهم أن يحدد مثل هذا الاتفاق أنواع الدعم المتعددة التي ستقدم إلى البلدان النامية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والتدفقات المالية بغية تمكينها من التكيف مع تغير المناخ. وينبغي أن يمكن هذا النهج المجتمع الدولي من معالجة كل من أسباب وعواقب تغير المناخ، وبخاصة التصحر.

٢٠ - ومضى يقول إنه بالإضافة إلى ذلك، فإن عقد مناسبة رفيعة المستوى بشأن التنوع البيولوجي قبل عدة أسابيع من الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أتاح فرصة ثمينة لدعوة المجتمع الدولي إلى مواصلة حشد الجهود لحماية الموارد البيولوجية للأرض. ومن الضروري تدعيم دور الأمم المتحدة في حماية التنوع البيولوجي للبلدان النامية وتعزيز التنمية التي تعود بالنفع على جميع الأطراف.

٢١ - وأخيرا كرر الإعراب عن التزام الجزائر باتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق التنمية المستدامة مع كفالة إيجاد توازن بين ركائزها الثلاث، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبيئة داخل إطار مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، مع مراعاة مبادئ ريو.

٢٢ - **السيدة إيتيموفا** (كازاخستان): قالت إن العالم يقف على مشارف واقع اقتصادي وتنموي أكثر عدلا وصدقا. وقد حان الوقت لإحداث تغييرات جذرية وتحولات كبيرة في الأولويات وتوفير تركيز جديد على البعد الإنساني في النمو الاقتصادي والتنمية. والأمم المتحدة قائمة على ركائز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والأمن وحقوق الإنسان التي ترتكز بدورها على أساس من احترام كل بلد وكل إنسان.

٢٣ - وأضافت أن العالم يخرج ببطء من واحدة من أسوأ الأزمات المالية والاقتصادية في التاريخ. ومن الضروري تطوير نموذج للتنمية فيما بعد الأزمة لا يقتصر على تدابير تجميلية بل يسفر عن إعادة التشكيل النوعي لنظام العلاقات الاقتصادية الدولية برمته.

٢٤ - ومضت تقول إن كازاخستان ترى أن مشاكل العالم الاقتصادية متأصلة في عدم كفاءة نظامه النقدي، الذي لا يراقبه أحد والذي لا يتسم بالعدل ولا الديمقراطية. واقترح رئيس كازاخستان إنشاء هيكل مالي جديد كل الجدة بجهاز تنظيمي عالمي للإشراف على الأسواق المالية. وقد حان الوقت لدراسة أفكار مبتكرة بشأن إعادة تصميم النظام المالي العالمي,

٢٥ - وأردفت قائلة إنه ينبغي تكثيف وتعزيز عملية إصلاح مؤسسات بريتون وودز بحيث تؤدي إلى تحسين طرق عملها واستجابتها ونزاهتها. ومن الضروري إدخال إصلاحات حقيقية وجذرية دون إبطاء بغية منع التاريخ الاقتصادي الأخير من أن يكرر نفسه.

٢٦ - وأضافت أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضرورة أخلاقية وسياسية لكفالة مستقبل أفضل للبشرية ككل. ولتحقيق هذه الأهداف تحتاج البلدان النامية إلى أن يكون لديها نفس القدرة على الاستفادة من الاقتصاد العالمي مثلها مثل البلدان المتقدمة النمو.

٢٧ - ومضت تقول إنه من الواضح أن هناك حاجة إلى تدعيم دور الأمم المتحدة في مجالي التمويل والتنسيق الدوليين بغية وضع الاقتصاد العالمي على مسار قوي ومستدام وأكثر توازنا للنمو. وتعلق كازاخستان أهمية خاصة على سرعة الانتهاء من جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفضلا عن ذلك يجب اتخاذ تدابير لسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان.

٢٨ - وأوضحت أنه منذ استقلال كازاخستان في عام ١٩٩١، بيَّن تقدمها في مجالات الإصلاح والتنمية والتحديث إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تسنى لكازاخستان النجاح من خلال الإرادة السياسية القوية والمبادئ التوجيهية الإنمائية الواضحة والتعاون الدولي الوثيق. وقد شهدت كازاخستان على مدى العقد الماضي انخفاضا قدره أربعة أضعاف في عدد الأشخاص الذين تقل دخولهم عن حد الكفاف، ولم يعد الجوع قضية هامة، وزاد الإنفاق على التعليم والصحة باضطراد. وتم تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع والتحق ما يقرب من ١٠٠ في المائة من شباب كازاخستان بالتعليم الثانوي وأصبحت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في البلد ٩٩,٦ في المائة. وشهدت المؤشرات الصحية تحسنا كبيرا، وزاد العمر المتوقع، كما انخفضت الوفيات النفاسية إلى النصف. وجرى إيلاء أهمية خاصة لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية للدولة. والتزمت كازاخستان في مجالات كثيرة بتحقيق أهداف إنمائية ذات أهمية أكبر.

٢٩ - وقالت إن كازاخستان تنفذ بنجاح استراتيجية إنمائية مستدامة يبدأ العمل بها بصورة كاملة بحلول عام ٢٠٢٠. وصُممت مبادرة رئيس كازاخستان ''الجسر الأخضر'' بغية إنشاء منهاج شامل للتعاون بين أوروبا وآسيا بشأن حماية النظم الإيكولوجية العابرة للحدود والتكيف مع تغير المناخ.

٣٠ - وأضافت أنه بينما تقع المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على عاتق فرادى البلدان، يمكن للمجتمع الدولي، بل ينبغي له، أن يدعم الجهود الوطنية. ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي يجب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية كما ونوعا.

٣١ - ومضت تقول إن كازاخستان أصبحت مؤخرا دولة مانحة عن طريق مساعدة فرادى البلدان في آسيا الوسطى. فعلى سبيل المثال قدمت كازاخستان منحا تقدر بحوالي ٥٠ مليون دولار لتدريب المهنيين الأفغان في مدارس كازاخستان. وتعتزم كازاخستان أيضا تقديم دعم فعال إلى أنشطة الأمم المتحدة التي تستهدف تعزيز مصالح البلدان غير الساحلية.

٣٢ - وختمت كلامها قائلة إن الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي يمكن للعالم فيه أن يلتقي معا ليعيد تكوين الهيكل المالي العالمي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الابتكار والحكمة والشجاعة والتعاطف. ويجب عدم إغفال العنصر الإنساني في جميع القضايا المالية والإنمائية.

٣٣ - **السيد بنيتز فرسون** (كوبا): أشار إلى أن مناقشات اللجنة تُعقد مرة أخرى في سياق أزمات متعددة تتطلب عملا عاجلا من المجتمع الدولي.

٣٤ - وأضاف أنه في هذا الصدد يتعين على الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في كانكون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير الضرورية لمكافحة تغير المناخ، بما فيها التزام قاطع من جانب البلدان المتقدمة النمو بتخفيض انبعاثاتها من غاز الدفيئة.

٣٥ - ومضى يقول إن الدول الأعضاء، وبخاصة في الجنوب، أعربت مؤخرا عن القلق إزاء الآثار المدمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الجهود الإنمائية. ولم يتمكن الذين يصرون على رسم صورة تبعث على التفاؤل من تفسير الفجوة الآخذة في الاتساع بين الشمال والجنوب، أو ذكر السبب في زيادة عدد من يعانون من الجوع البالغ ليصبح ١,٠٢ بليون نسمة في عام ٢٠٠٩ أو السبب في وفاة ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من الجوع كل يوم. ولم يتمكن هؤلاء أيضا من تفسير تسبب الأزمة في المزيد من وفيات الأطفال بمتوسط سنوي قدره ٢٠٠ ٠٠٠ إلى ٤٠٠ ٠٠٠ طفل بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥، أو السبب في عدم حصول ١,١ بليون نسمة على المياه الصالحة للشرب. وتكمن الإجابة في النظام الدولي الحالي الخالي من الإنصاف والديمقراطية، الذي يرتكز على أنماط استهلاك وتوزيع غير مستدامة إلى حد كبير. والتغيير الجذري لهذه الأنماط حتمية أخلاقية فضلا عن كونه أمرا منطقيا من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣٦ - وأردف قائلا إن وفد بلده يكرر الإعراب عن دعوته إلى تقييم فحوى مناقشات وقرارات ومقررات اللجنة، التي يجب أن تكون واضحة ومباشرة وجريئة وخلاقة. والصياغات الركيكة التي غالبا ما تكون بلا معنى والتي يجري بموجبها التضحية بنصوص اللجنة باسم التوصل إلى توافق في الآراء أكثر هشاشة من أي وقت مضى لا تعزز أعمالها. كما أن تلك الصياغات لا تخدم الاحتياجات المشروعة للشعوب التي تمثلها الوفود.

٣٧ - وأشار إلى أن الأمر يعود إلى الأمم النامية الممثلة في مجموعة الـ ٧٧ والصين لتقدم إلى اللجنة معظم مشاريع القرارات التي ينبغي التفاوض بشأنها. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو احترام هذا الجهد الكبير والقيام بجهد مماثل على مائدة المفاوضات. كما يجب على تلك البلدان أن تشارك في حوار مفتوح وصريح وقائم على الاحترام.

٣٨ - وأوضح أن كوبا عانت لأكثر من خمسة عقود من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته عليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بصورة إجرامية. ومع ذلك حققت كوبا نجاحات كبيرة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية كما يشهد عليه تقريرها المرحلي الوطني الثالث بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩ - وأخيرا، شدد المتكلم على أن كوبا مدافع قوي عن ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على أساس العدل والإنصاف والتضامن.

٤٠ - **السيد لوايزا باريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن هناك حاجة إلى الحوار الجاري بغية كفالة التمويل الفعال من أجل التنمية، وهو الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية أمر بالغ الأهمية للتصدي للمشاكل الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها العالم، وبخاصة البلدان النامية. ومن شأن إنهاء جولة الدوحة بشكل مرض أن يعزز التجارة الخارجية لتلك البلدان وأن يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. وبناء على حقوق الإنسان، ينبغي أن تركز السياسات الاقتصادية على الأشخاص والبيئة

وليس على المصارف أو المؤسسات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية غير الساحلية التي تضاعف الأزمة من محنتها.

٤١ - وأضاف أن التنوع البيولوجي في خطر حيث تستهلك البشرية موارد الأرض بأسرع مما يمكن تجديده. وينبغي للبشرية أن تتعلم من جديد العيش في انسجام مع الطبيعة. ويعيش البشر في كوكب محدود، كما تخضع التنمية لحدود تفرضها قدرة الطبيعة على التجديد. والنموذج الحالي للإنتاج والاستهلاك الرأسماليين نموذج لا يمكن الاحتفاظ به وغير مستدام ومدمر للذات. وينبغي أن تسعى البشرية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للبشر مع إحداث الحد الأدنى من الضرر لأمنا الأرض. ولم يعد الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر اقتصادي فحسب، مقياسا ملائما حيث أنه لا يعكس الاستدامة. وينبغي استخدام مؤشرات أخرى تراعي كلا من التنمية والانسجام مع الطبيعة. ويمكن للكوكب أن يوجد دون كائنات بشرية، إلا أن البشر لا يمكنهم العيش دون أمنا الأرض. ولا يمكن أن تعامل الطبيعة كسلعة.

٤٢ - ومضى يقول إن أية خطة لإصلاح الضرر الذي لحق بالتنوع البيولوجي يجب أن تقر بالحق السيادي للدول في مواردها الطبيعية. ويتعين على الأمم المتحدة الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، وبخاصة حقها في الأرض. وينبغي إنشاء محكمة دولية للعدالة المناخية والبيئية للمعاقبة على الجرائم المرتكبة ضد الطبيعة. وفضلا عن ذلك، من الضروري إنشاء آلية لكفالة الامتثال للالتزامات المقطوعة بموجب الاتفاقات الدولية بشأن التنوع البيولوجي والتصحر وتغير المناخ.

٤٣ - واستطرد قائلا إن الأزمة الغذائية نتجت عن المضاربة في أسعار الأغذية، وزراعة محاصيل الوقود الحيوي، وتغير المناخ، واستبدال المواد الغذائية المحلية بالمواد الغذائية المصنعة وغير الملائمة للبيئة. ومن شأن الأمن الغذائي أن يتحقق من خلال توفير أغذية صحية ومغذية والحفاظ على المحاصيل الموائمة للتنمية الريفية في انسجام مع الطبيعة، مثل نبات الكينو الذي تعتبره منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة محصول المستقبل. وستقدم بوليفيا أثناء الدورة الحالية للجنة مشروع قرار لإعلان سنة ٢٠١٢ السنة الدولية للكينو.

٤٤ - **السيد النفيسي** (المملكة العربية السعودية): قال إن التعاون الدولي أمر ضروري للتأكد من أن الأزمات الأخيرة لاتعكس مسار التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن بلده قد تجاوز بالفعل تحقيق كثير من غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وهو يسهم إسهاما كبيرا في التنمية في أماكن أخرى. وقد قدمت المملكة العربية السعودية على مدى العقود الثلاثة الماضية معونات إنمائية تقرب من ١٠٠ بليون دولار إلى مائة بلد تقريبا في جميع أنحاء العالم. وتبلغ ميزانية المملكة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أكثر من ضعف الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وسارعت المملكة أيضا بتقديم الإغاثة في حالات الكوارث مثل الزلزال الذي حدث مؤخرا في هايتي والفيضانات في باكستان.

٤٥ - وأعرب عن القلق إزاء السياسات الانتقائية لبعض البلدان الصناعية فيما يتعلق بتغير المناخ. والاستجابة الملائمة للاحترار العالمي ليست التخلي عن الوقود الأحفوري بل الانتفاع على نحو أكبر بتكنولوجياته النظيفة. وفي الوقت نفسه يستثمر بلده في مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. والمملكة العربية السعودية هي أيضا من الدول الموقعة على بروتوكول كيوتو، وأعرب عن أمله في أن تضع الدورة السادسة عشرة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الأساس اللازم لإبرام اتفاق جديد بشأن انبعاثات غاز الدفيئة بحلول

عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فالمقترحات المتعلقة بهذا الاتفاق التي قدمتها بعض الدول لا تتماشي مع الاتفاقية الإطارية ولا مع خطة عمل بالي. وينبغي أن تكون تخفيضات انبعاثات غاز الدفيئة طوعية وأن تمولها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية. ودعا البلدان المتقدمة النمو إلى إعلان حدود قصوى للانبعاثات بشكل منفصل قبل إبرام أي اتفاق لما بعد كيوتو.

٤٦ - **السيد جنتي** (جورجيا): قال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب ملكية محلية. وقد أحرزت جورجيا منذ عام ٢٠٠٣ تقدما كبيرا في الحد من الفقر؛ فوفرت التعليم والعمالة والمأوى، وحسنت صحة الأمهات والأطفال، وكافحت فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأدخلت ممارسات بيئية مستدامة. وأضاف أن حكومة بلده ركزت على تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة وخلق الوظائف عن طريق تعزيز مناخ استثماري يجتذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وأصلحت نظام المعاشات التقاعدية ووسعت نطاق شبكة الأمان الاجتماعي بحيث تشمل الفئات الضعيفة اجتماعيا.

٤٧ - ومضى يقول إنه مع ذلك فمن الضروري بذل المزيد من الجهود للحد من الفقر. ويجري تحسين نظام التعليم الوطني، كعنصر أساسي للرؤية الاقتصادية للحكومة، بطرق منها الحكم الذاتي في المدرسة. وتجري حاليا أيضا عملية ترميم ضخمة لنظام الرعاية الصحية بالبلد، ويجري تعزيز الشفافية في التأمين الصحي وسوق المستحضرات الصيدلانية، كما يُنفذ برنامج وطني شامل للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتضمن أنشطة مستهدفة وأنشطة للتوعية. ويجري تعزيز صحة الأمهات والأطفال عن طريق المشاركة الكبيرة للقطاع الخاص في التدابير المستدامة في جميع أنحاء البلد. وينتج كل هذا التقدم عن طريق الإصلاحات التي يقوم بها كل من النساء والرجال. وبالتالي أتيحت للمرأة فرص كثيرة لكي تشارك بفعالية في الاقتصاد والحياة السياسية.

٤٨ - وأخيرا، أعرب عن رغبته في أن يشير إلى أن جورجيا عانت، على مدى السنوات الأربع الماضية، من حظر اقتصادي، تفرضه من جانب واحد جارتها الشمالية. ويتعلق الحظر بجميع الواردات من المنتجات الجورجية، بالإضافة إلى النقل والاتصالات البريدية؛ ويطبق نظام صارم للتأشيرات على مواطني جورجيا. ومع ذلك أثبتت جورجيا قدرتها على التكيف مع هذه الجزاءات الانفرادية وأحجمت عن الانتقام.

٤٩ - **السيدة مورغان سوتومايور** (المكسيك): قالت إن الأهداف الإنمائية للألفية ليست سوى إطارا أساسيا وحدا أدنى من مجموعات المهام التي من شأنها أن تمكن السكان في حالات الضعف من أن يكون لديهم حياة أفضل. وقد بيَّن مؤتمر القمة الأخير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التزام القادة السياسيين بجدول الأعمال الإنمائي. وقد حان الوقت لتنفيذ جدول الأعمال المتفق عليه وإحراز تقدم بشأنه.

٥٠ - وأضافت أن المكسيك، بوصفها البلد المضيف للاجتماع الرابع للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تشدد على ضرورة الأخذ بنهج متعدد الأبعاد إزاء تحديات الهجرة الدولية عن طريق إنشاء شراكات تعزز الصلات بين الهجرة والتنمية البشرية. ومن الضروري التركيز على حقوق الإنسان بغية الاستفادة بشكل كامل من إمكانات الهجرة من أجل التنمية.

٥١ - ومضت تقول إن الدورة الحالية ستكون فرصة لإتمام الدورة الأولى من عملية المتابعة المعززة بشأن جدول أعمال تمويل التنمية. وترى المكسيك أنه ينبغي الاستفادة في مناقشات اللجنة بالبنود الموضوعية التي طرحت في الحوار الرابع الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، والاجتماع الخاص

الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمناقشات الممتازة التي جرت أثناء الدورة الموضوعية للمجلس في تموز/يوليه ٢٠١٠. وأعربت عن أملها في أن يكون من الممكن الموافقة على قرار موضوعي يدعم متابعة تمويل التنمية بأسلوب شامل.

٥٢ - واستطردت قائلة إن المكسيك، بوصفها البلد المضيف للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تبذل كل ما في وسعها لكفالة إحراز نتائج ملموسة في كانكون. وسيتيح المؤتمر الفرصة لاعتماد طائفة عريضة ومتوازنة من القرارات، حيث أن اتخاذ إجراء واحد أو التوصل إلى اتفاق واحد لن يكون كافيا لمعالجة مثل هذه الظاهرة المعقدة. ولا بد من مواكبة الترتيبات الدولية في هذا المجال لأوجه التقدم في العلم والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وأن تستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة. ومع التسليم بأن الاتفاقية الإطارية هي المنتدى الرئيسي للمناقشة، ينبغي أن تساعد مناقشات تغير المناخ داخل اللجنة على تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لإنجاح مؤتمر الأطراف.

٥٣ - وأضافت أنه بعد مضي قرابة عقد من الزمن على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ وقرابة عقدين من الزمن على مؤتمر القمة المعني بالأرض في ريو تتيح الدورة الحالية فرصة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. والآن من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة لتنشيط التزامه بالتنمية المستدامة وبمبادئ ريو.

٥٤ - وأردفت قائلة إن اللجنة لديها فرصة أيضا لأن تعكس أعمالها الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لصون الحياة على الأرض، كما صاغها رؤساء الدول والحكومات في المناسبة الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا بشأن التنوع البيولوجي. وتدعو المكسيك من جانبها إلى أن يعتمد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي خطة استراتيجية طموحة وبرنامج عمل مرتبط باستراتيجية فعالة لتعبئة الموارد. كما تدعو المكسيك إلى الاختتام الناجح للبروتوكول المعني بالوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع الذي طال انتظاره. وعلى الصعيد الوطني، تعتزم المكسيك أن تجعل من حفظ التنوع البيولوجي وترشيد استخدامه جانبا رئيسيا للتنمية المستدامة.

٥٥ - وخلصت إلى القول بأنه حيث أن اللجنة تتحمل مسؤولية تحديد موقف المنظمة من المواضيع المدرجة في جدول أعمالها يجب أن تتسم أساليب عمل اللجنة بالفعالية والكفاءة. وينبغي أن تتحاشى اللجنة ازدواج المناقشات وأن تعمل بروح من التعاون. وفي الوقت نفسه هناك مجال لاتخاذ قرارات معينة ببساطة استنادا إلى سلطة رئيس اللجنة لتلافي المناقشات المطولة.

٥٦ - **السيد بوي ذي جيانغ** (فييت نام): قال إن المناقشة العامة تستفيد استفادة كبيرة من الاجتماع العام الرفيع المستوى الأخير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي قدم استعراضا شاملا للاقتصاد العالمي، وبخاصة الاعتراف بأن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع وجوع قد تجاوز بليون نسمة وبأن الأزمة الاقتصادية والمالية عكست مسار الكثير من مكاسب التنمية. ولهذا فمن المهم إتاحة الموارد الكافية من أجل البرامج الإنمائية. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز التجارة وإعادة جدولة الديون وتيسير مشاركة البلدان النامية في الهيكل المالي الدولي. وفي الوقت نفسه ينبغي أن تقوم البلدان النامية بتدعيم الملكية وتعزيز القدرة وتحسين الإدارة والكفاءة والأداء في العمليات

الاقتصادية والمالية، بما في ذلك استخدام الموارد التي تزداد ندرة بقدر أكبر من الكفاءة.

٥٧ - وأضاف أنه ينبغي توطيد أطر التعاون الدولي المثمر والتآزر الخالي من المشروطية على أساس من المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل والمساءلة. ومن الضروري أن تدعم الشراكات العالمية من أجل التنمية الأولويات الإنمائية الوطنية، كما ينبغي الاعتراف على النحو الواجب بالإسهام الذي يمكن أن تقدمه المنظمات الإقليمية إلى المسائل الاجتماعية - الاقتصادية الإقليمية.

٥٨ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون الركيزة الأساسية لعمليات البرامج الإنمائية والآليات المتعددة الأطراف. وينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة من أجل إيجاد حلول وبرامج إنمائية مجدية والاستفادة من الموارد اللازمة بغية كفالة تنفيذها. وينبغي للمنظمة أيضا أن تضطلع بدور أساسي في إصلاح هيكل الإدارة العالمية.

٥٩ - واستطرد قائلا إن حكومة فييت نام، إذ تعلق أهمية كبيرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قد اعتمدت طائفة عريضة من السياسات والتدابير الاقتصادية لتنشيط النمو مع تعزيز الضمان الاجتماعي والإنصاف والتنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، أمكن التحكم في التضخم في فييت نام وزادت الصادرات كما تزايد الناتج الصناعي. وجرى خلق أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ وظيفة وزاد عدد الزوار الأجانب للبلد زيادة كبيرة.

٦٠ - واختتم كلمته قائلا إنه مع ذلك ففييت نام ما زالت تواجه تحديات كثيرة تتراوح بين تعزيز قدرتها على إدامة النمو والتنمية الاقتصاديين وتحسين كفاءة الاقتصاد وتضييق الفجوات الإنمائية إلى ضمان بيئة نظيفة من أجل التنمية والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. وفييت نام، إذ تسعى إلى التغلب على هذه التحديات، فإنها تشعر بالامتنان البالغ إزاء ما يقدمه جميع أعضاء المجتمع الدولي من تعاون ومساعدة.

٦١ - **السيدة الحديد** (الأردن): قالت إن الديناميات التي تحكم الاقتصاد الدولي تتغير. وقد اتخذت معظم التحديات في مجال السياسات بعدا عالميا بشكل متزايد بسبب أزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية، فضلا عن تأثير تغير المناخ. وحيث لا تستطيع أية أمة بمفردها أن تتصدى بفعالية لهذه التحديات العالمية، فهناك حاجة إلى المزيد من التنسيق وتدعيم التعاون الدولي. ولما كانت البلدان النامية تناضل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذا السياق، تزداد أهمية وفاء شركاء التنمية الدوليين بوعودهم، وبخاصة الالتزام بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من ناتجهم المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥.

٦٢ - وأضافت أن عدم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن التهديد المتزايد بصفة مستمرة الذي يشكله تغير المناخ أمر يدعو إلى الأسف. وينبغي أن تكون اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الصك الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لهذا التحدي. ولهذا فمن الأساسي مواصلة دفع المفاوضات العالمية في الفترة المفضية إلى المؤتمر السادس عشر للأطراف في الاتفاقية المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٦٣ - ومضت تقول إن حماية المناخ ترتبط ارتباطا وثيقة بمجالات التعاون الإنمائي الأخرى، وإمكانية الحصول على الطاقة النظيفة والمتجددة أمر أساسي بالنسبة للتنمية المستدامة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا فضلا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما يواجه الكثير من البلدان التي تسعى إلى الوفاء بالموعد المستهدف في عام ٢٠١٥ الحواجز والعقبات، يتعين على المجتمع الدولي الالتزام ببذل جهود مشتركة لتحقيق الأهداف وتحسين حياة الناس حول العالم.

٦٤ - **السيد بامي** (إثيوبيا): قال إن النتائج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية التي تحققت حتى الآن متباينة. وبينما بيَّنت الـ ١٠ سنوات الماضية إمكانية تحقيق الأهداف في واقع الأمر، فقد كان التقدم متفاوتا، ومن المرجح عدم تحقيق العديد من الأهداف في بلدان كثيرة إذا لم تبذل جهود إضافية.

٦٥ - وأضاف أن معدلات الفقر والجوع ما زالت عالية بشكل مستحكم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من آسيا، ولن يجري تحقيق هدف تخفيض الوفيات النفاسية بحلول عام ٢٠١٥ إذا استمر معدل الانخفاض الحالي. ولذلك التزم رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في مؤتمر قمتهم الخامس عشر المعقود في كمبالا في تموز/يوليه ٢٠١٠، بالتعجيل بجهود تحسين صحة النساء والأطفال في أفريقيا، وبخاصة بغية تحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وهناك حاجة قوية إلى أن يدعم شركاء التنمية المساعي التي تبذلها القارة.

٦٦ - ومضي يقول إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيقتضي أن تقوم كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو من جانبها بالارتقاء بالعمل. والهدف ٨، الذي يرتكز على المبادئ المكرسة في توافق آراء مونتيري والمؤكدة مجددا في إعلان الدوحة، أمر حاسم بالنسبة لتمويل التنمية في البلدان النامية. وتحقيق الشراكة من أجل التنمية في إطار الهدف ٨ عامل أساسي لتحقيق الأهداف الأخرى.

٦٧ - وأردف يقول إنه مع ذلك فيمكن أن يتسبب التدهور البيئي في إحباط جهود تحقيق النمو المستدام. وقد أصبحت أضرار تغير المناخ حقيقة ماثلة بالفعل بالنسبة لكثير من البلدان الفقيرة. وتدفع أقل البلدان نموا ثمنا باهظا للثروة والرفاه اللذين جرى تهيئتهما في البلدان المتقدمة النمو من خلال التنمية التي تركز بكثافة على الكربون. ونظرا لخطورة المشكلة، يسعى رئيسا وزراء إثيوبيا والنرويج، وهما الرئيسان المشاركان للفريق الاستشاري الرفيع المستوى للأمين العام بشأن التمويل المتصل بتغير المناخ، إلى إيجاد خيارات ممكنة لتعبئة الموارد التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩.

٦٨ - وأضاف أنه بالنسبة لإثيوبيا، يمكن وصف العقد المنصرم بأنه من أكثر العقود تشجيعا في تاريخ البلد فيما يتعلق بأدائه الاقتصادي وتقدمه الاجتماعي. وعند استهلال الأهداف الإنمائية للألفية، جرى الاستفادة في الخطة الخمسية الإنمائية الوطنية في ذلك الوقت بغايات ومؤشرات تلك الأهداف. وينطبق نفس القول على الخطة الحالية. وقد أحرزت إثيوبيا، التي حققت نموا يزيد عن ١١ في المائة لسبع سنوات على التوالي، تقدما ملحوظا في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوسع في الهياكل الأساسية. ونتيجة لذلك، هناك علامات مشجعة لانخفاض الفقر المدقع، كما قُطعت أشواط مرموقة في التعليم وتوفير الخدمات الصحية وتطوير الطاقة وشق الطرق.

٦٩ - وخلص إلى القول بأنه مع ذلك فإن هذه التطورات تصحبها مشاكل تتعلق بتوزيع الدخل، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني. ولهذا فما تزال هناك حاجة إلى التصدي لتحديات هائلة منها آثار الاقتصاد العالمي وتغير المناخ. وتسعى الخطة الإنمائية الخمسية التي بدأت مؤخرا إلى مواصلة نفس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي القويين، مع إيلاء الأولوية للتحول الهيكلي بغية التصدي للتحديات الإنمائية لإثيوبيا. والسنوات الخمس المتبقية سنوات حاسمة. ويتعين ترجمة الوثيقة الختامية التي اعتمدت في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على نحو عاجل إلى أعمال ملموسة لكفالة وفاء المجتمع الدولي بالوعود المكرسة في هذه الأهداف.

٧٠ - **السيد ويسلدر** (كوستاريكا): قال إن الدرس الرئيسي المستفاد من مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية هو أن جميع البلدان تواجه تحديات خطيرة جدا، ويجب عليها أن تتحلى بروح المبادأة والابتكار في البحث عن حلول للمشاكل. وبينما ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهداتها، وبخاصة الالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، ينبغي أن تقوم البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل بتحسين إدارتها عن طريق اعتماد أفضل الممارسات المكيفة حسب سياقها الوطني وتشجيع الشفافية في جميع العمليات الإدارية. ويجب أيضا تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة تبادل المعلومات بوصفه أساسا للتعاون الدولي الذي ينبغي أن يتم داخل إطار توافق آراء مونتيري وأن يستهدف تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية دينامية وعادلة ومستدامة.

٧١ - وأضاف أن الوقت قد حان للعمل المتعدد الأطراف الذي يسترشد بمبدأ مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة في مجال تغير المناخ. ويتعين على البلدان التي تنتج أكبر قدر من التلوث أن تقبل التحولات اللازمة بغية التوصل إلى اتفاقات قابلة للتطبيق في الاجتماعات والمؤتمرات الهامة المقبلة المزمع عقدها في ناغويا وكانكون.

٧٢ - **السيد غوتيريز** (بيرو): قال إن مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بيَّن أنه بالرغم من تحقيق بعض أوجه التقدم فهناك حاجة إلى إبداء قدر أكبر من التصميم والاضطلاع بالمزيد من العمل والتضامن بغية كفالة إحراز تقدم يعود بالنفع على جميع الشعوب. ولذلك فمن الضروري تحسين الإدارة العالمية ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي بوصفها الهيئة القادرة على كفالة التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن المسائل التي تتناولها الاتفاقات مثل تلك التي توصلت إليها مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين. وقد بيَّن تقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن العالم النامي هو الذي يملك الموارد البشرية والمادية الضرورية لكي يتغلب العالم بأسره على المشاكل العالمية الحالية. وفي الواقع، فإن كثيرا من البلدان النامية، بما فيها بيرو، واصلت النمو في مواجهة الأزمة الحالية، كما واصلت تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكانها عن طريق اعتماد سياسات صحية ومسؤولة. وقد أسهمت بالفعل البلدان المتوسطة الدخل، مثل بيرو، في التغلب على الأزمة، وينبغي تلبية احتياجاتها بغية مساعدتها على توطيد التقدم المحرز.

٧٣ - وأضاف أن البلدان التي لديها تنوع طبيعي استثنائي، مثل بيرو، تتسم في الغالب أيضا بالثروة الثقافية الكبيرة، وهي عنصر رئيسي من عناصر التنمية البشرية. وقد كشف مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عن أهمية التركيز المتزايد على التعاون الدولي بشأن الثقافة بالنسبة إلى السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها المجتمع الدولي. وينبغي أن تدرج اللجنة الثانية العلاقة بين الثقافة والتنمية في أعمالها الحالية إلى جانب مسائل إعادة توزيع منافع النمو الاقتصادي بشكل أكثر إنصافا وتحديات الهجرة الدولية وفرصها. وفي هذا الصدد ينبغي الاعتراف بالإسهام الهام الذي يقدمه المهاجرون إلى البلدان المضيفة.

٧٤ - **السيد إيزيرارن** (المغرب): قال إنه بينما كان لدى المجتمع الدولي الفرصة مؤخرا للتأكيد من جديد على التزامه بالأهداف الإنمائية للألفية، لم يجر تناول الأهداف المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية أو إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ومؤات للتنمية. ومن المحتمل أن يكون للأزمة الجارية وتأثير تغير المناخ عواقب طويلة الأجل على النمو الاقتصادي. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في السعي لإيجاد حلول لهذه المشاكل الإنمائية العالمية.

٧٥ - وأضاف أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (A/65/L.1) أكدت على أنه رغم أهمية ملكية البلدان النامية للاستراتيجيات الإنمائية، فإسهام المجتمع الدولي أمر حاسم حيث أن عددا كبيرا من البلدان النامية لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك فمن الضروري تعزيز الجهود الدولية لتحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية المنصوص عليها في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي تدعيم الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون وفتح أسواق دولية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية في الفترة التي تسبق عام ٢٠١٥. ويمكن لأشكال التمويل المبتكرة أن تكمل مصادر التمويل التقليدية.

٧٦ - ومضى يقول إن تغير المناخ يفرض قيودا كبيرة على البلدان النامية. ومن شأن المؤتمر المزمع عقده في كانكون في أواخر عام ٢٠١٠ أن يقدم للمجتمع الدولي فرصة لإبرام اتفاق ملائم في هذا المجال على أساس مبدأ مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة. وينبغي أن يتيح الاتفاق الجديد نقل التكنولوجيا على سبيل الأولوية.

٧٧ - وأردف يقول إنه لم يجر الوفاء تماما بالالتزامات التي قطعها الشركاء الإنمائيون لدعم تنمية أفريقيا. وبصفة خاصة ينبغي تنفيذ القرار المتخذ في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية المعقود في غلن إيغلز بمضاعفة المساعدة المقدمة إلى أفريقيا كهدف قصير الأجل، أي بحلول عام ٢٠١٥. واقترح المغرب كذلك تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن الاستثمار في أفريقيا في إطار الجمعية العامة.

٧٨ - وأضاف أن أقل البلدان نموا تحتاج، في ضوء الأزمات الحالية المتعددة، إلى المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا. ولذلك يتطلع المغرب إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المقرر عقده في تركيا عام ٢٠١١. وتستحق الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا تعبئة واسعة النطاق لموارد المجتمع الدولي.

٧٩ - وأعرب عن أسفه لأن إمكانية اختتام جولة الدوحة الموجهة صوب التنمية في المستقبل القريب تبدو محفوفة بالشكوك إلى حد كبير وفقا لتقرير فرق العمل المعنية بالقصور عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب جعل التجارة محركا من أجل النمو تيسير صادرات البلدان النامية وبناء قدراتها الإنتاجية. ولذلك ينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية، وبخاصة الشركاء الإنمائيين، تجاوز خلافاتهم وتيسير إدماج البلدان النامية في التجارة الدولية المتعددة الأطراف.

٨٠ - وأخيرا، شدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب تكملة هامة للتعاون بين الشمال والجنوب. وخلص إلى القول بأن التعاون والتكامل الإقليميين أصبحا أيضا أمرين أساسيين لتعزيز التنمية الاقتصادية في مختلف أرجاء العالم.

٨١ - **السيدة أوغوو** (نيجيريا): قالت إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية ضاعفت الأضرار العنيفة لتغير المناخ وأدت إلى عكس مسار التقدم الاقتصادي المتواضع الذي أحرزته البلدان النامية حتى الآن. وبالرغم من التصميم الذي أظهرته الأمم المتحدة وغيرها من الآليات المتعددة الأطراف، مثل مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين في البحث عن حلول مستدامة إلا أن التفاؤل الناشئ عن إشارات الانتعاش الأولية تلاشى أمام المخاوف المتزايدة بشأن عواقب الصعوبات الاقتصادية، وبخاصة الصعوبات التي تواجهها العواصم المالية الرئيسية العالمية. ويهدد العجز المتزايد والديون الوطنية للمانحين بإحباط التوقعات بشأن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، مما يقوض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٢ - وأضافت أن إمكانية الحصول على الائتمانات ما زالت مقيدة و لم تزد الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وهناك حاجة إلى نظم مستقرة ويمكن التنبؤ بها للصرف الأجنبي والاحتياطيات الكافية. وعجزت الهياكل الأساسية الحالية عن تدعيم الإنتاج والتوزيع المحليين، ونتيجة لذلك تظل الديون الخارجية غير محتملة، بينما يعوق الافتقار إلى القواعد التجارية الدولية الكافية جهود التنمية. ولهذا، فليس من الضروري السعي إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي فحسب، بل أيضا القيام بإصلاحات منهجية وإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدل والإنصاف والشفافية والمساءلة، وخال من الحمائية والتعسف والتشوه.

٨٣ - ومضت تقول إن نيجيريا، التي تعقد العزم على تجاوز الأزمة الاقتصادية، سعت جاهدة لإصلاح القطاعات الحيوية من اقتصادها بغية كفالة مقاومة الصدمات وتحديات المستقبل. وشاركت الحكومة، إلى جانب دعم المصرف المركزي النيجيري وغيره من الوكالات التنظيمية لصالح الاستقرار الاقتصادي والتنمية، في أنشطة وطنية مبتكرة، كما سعت إلى تعزيز قاعدة الموارد المحلية من خلال زيادة التفاعل مع الجيران والتعاون داخل المجتمع الدولي. وأحيت استجابة قيادات الأمم المتحدة للتحديات الاقتصادية العالمية الآمال في اتباع نهج هادف وشامل وثابت بقدر أكبر. وبالتالي، لا تزال نيجيريا ملتزمة بالتنفيذ المنهجي للوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية؛ وإذ تشعر نيجيريا بالارتياح إزاء عمل الفريق المعني العامل المخصص مفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة، تؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر للمتابعة يعنى بنفس الموضوع في عام ٢٠١٢.

٨٤ - وأردفت قائلة إن مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بيَّن بجلاء الطابع الملح للقيام بالأعمال الضرورية لإصلاح الوضع الحالي. وقد كانت الأهداف الضحية الرئيسية الأولى للأزمة، وبخاصة في البلدان النامية. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بوصفها المنطقة الأكثر تضررا، تعاني من التأخر بالنسبة لجميع المؤشرات تقريبا، رغم أن أفريقيا لا تزال أرضا للفرص. وقد ساعدت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي يعززها الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية (A/63/L.1)، على تكملة الترتيبات الثنائية صوب التوزيع الفعال للموارد في القارة. ويشكل التعاون بين بلدان الجنوب عنصرا يمكن الاعتماد عليه أيضا للتعاون الإنمائي. وفضلا عن ذلك، ينبغي الاستفادة بصورة وافية من الفرصة التي يتيحها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠١٢، بغية توطيد الالتزامات السياسية وتقييم التقدم المحرز والتصدي للتحديات الجديدة في مجال التنمية المستدامة.

٨٥ - وخلصت إلى القول بأن نيجيريا تأمل في التوصل إلى اتفاق مقبول عالميا في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويجب ألا تقف الأنانية في طريق التزام المجتمع الدولي بتحقيق العدل والسلامة والرعاية للأجيال المقبلة.

٨٦ - **السيد داكا** (زامبيا): قال إنه بينما أضافت الأزمات العالمية المترابطة في مجال الاقتصاد والغذاء والطاقة والمناخ إلى التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الحالي، فإنها وضعت أيضا في بؤرة الاهتمام تصميم المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا بحيث تحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية. و لم تتضمن الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد مؤخرا الموارد الجديدة والإضافية المطلوبة. وقد عكست الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مسار كثير من المكاسب الإنمائية الهامة، وبخاصة في البلدان النامية. وبالتالي فمن الضروري بذل

الجهود المتضافرة لحسم المشاكل العامة للاقتصاد العالمي إذا كان لنا أن نمنع الأزمة من التكرار.

٨٧ - وأضاف أن التباطؤ الذي شهدته زامبيا في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للتعدين والسياحة والإنشاءات والنقل والاتصالات كان لها تأثير سلبي على عائدات الحكومة وبالتالي على مصروفاتها، وبخاصة في القطاعات الاجتماعية الهامة مثل الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية. وما سبق، بالإضافة إلى بطء صرف المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الشركاء الإنمائيين، أضرت بقدرة البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا رحبت زامبيا بالدعوة إلى الإسراع بإنشاء آلية رصد لمتابعة جميع الالتزامات المتعلقة بالتنمية في أفريقيا كما هو متضمن في الإعلان السياسي للأمم المتحدة بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا.

٨٨ - وأوضح أن زامبيا من أقل البلدان نموا وبلد نام غير ساحلي. ويتطلب هذا الضعف المزدوج اتخاذ تدابير تخفيف عاجلة بما يتفق مع كل من برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا وبرنامج عمل ألماتي. ولذلك تهيب زامبيا بالمجتمع الدولي لتنفيذ هذين البرنامجين.

٨٩ - ومضى يقول إن الزراعة ستظل لمدة طويلة الخيار الرئيسي للبلد لتنويع الاقتصاد. وبينما يكوِّن الإنتاج الزراعي استراتيجية مجدية لتخفيض حدة الفقر على نحو حقيقي ومعقول، فمن الواضح أن الزراعة ضعيفة أمام تغير المناخ وتقلبات التجارة الدولية. ولهذا فإن مناقشات اللجنة حول تنمية الزراعة والأمن الغذائي تهم هذا الوفد.

٩٠ - واستطرد قائلا إن زامبيا ترحب بالقيادة التي تتيحها الأمم المتحدة بالنسبة للقضية العالمية لتغير المناخ. وينبغي أن تمثل الدورة السادسة عشرة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ نقطة تحول في جهود المجتمع الدولي للوفاء بالوعود التي لم تتحقق. وبالتالي فينبغي للوثيقة الختامية للمؤتمر أن تأخذ شكل صك ملزم قانونا لبروتوكول كيوتو.

٩١ - وأخيرا قال إن الموضوع المختار للدورة الخامسة والستين، وهو ''إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الإدارة العالمية'' موضوع مناسب. ومن الضروري تدعيم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتعزيز فعاليته بغية الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات البلدان النامية وهي تسعى لتحقيق أهدافها الإنمائية.

٩٢ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية بيَّن أن الصعوبات الاقتصادية العالمية الحالية تتطلب التضامن والحلول الشاملة وأن جميع البلدان على استعداد للإسهام بدورها كما ينبغي. والتعاون المتزايد سيسمح بالاستفادة بكثرة من العالم النامي بوصفه إطارا اقتصاديا حيويا لديه الإمكانات البشرية والمادية لتلبية احتياجات الإنسانية خلال العقود القادمة. وينبغي أن تسترشد الجهود المبذولة من أجل الإنعاش الاقتصادي والرفاه الجماعي بالتسليم بالترابط العالمي.

٩٣ - وأضافت أنه بالنسبة للجنة فإن التنوع البيولوجي وتغير المناخ وقضايا سياسات الاقتصاد الكلي تشكل التحدي الثلاثي لتحاشي التكرار وضمان الاتساق وخلق قيمة إضافية في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وعمليات تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول كيوتو وإتمام جولة الدوحة تسير ببطء. ومع ذلك فيمكن لأعضاء اللجنة أن يساعدوا على خلق روح دولية بنَّاءة من أجل التنمية عن طريق، ضمن جملة أمور، تعزيز الحوار الحكومي الدولي غير الرسمي والتنسيق بشكل أفضل على الصعيدين السياسي والتقني؛ وتكليف المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة بولايات معينة؛ وإعطاء أولوية أكبر للمناقشات حول الأنشطة

التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والتركيز على جدول أعمال الألفية والقضاء على الفقر بوصفهما قضيتين شاملتين في برنامج أعمال اللجنة؛ واستهلال مبادرات وشراكات التعاون؛ وإكمال جهود التعاون فيما يتعلق بالمسائل الملحة، مثل إعادة بناء هايتي.

٩٤ - ومضت تقول إن التقدم الذي أحرزته كولومبيا مؤخرا صوب تدعيم الأمن والديمقراطية والرفاه والتنمية المستدامة يدعو إلى التفاؤل. وكولومبيا بوصفها بلدا متنوعا تنوعا كبيرا فلديه الغابات وموارد المياه الكثيرة وإمدادات الغذاء المستقرة والوقود الإحيائي وغيره من مصادر الطاقة المتجددة، يمكنها أن تتشاطر خبرتها وأن تسهم في حل المشاكل العالمية. ومع ذلك، فهذا سيتطلب بيئة دولية تشجع التجارة والاستثمار والعمالة والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكون مؤاتية للاستخدام الدائم للثروة الطبيعية، بما في ذلك من خلال اعتماد بروتوكول يعنى بإمكانية الوصول إلى الموارد الجينية وتقاسم منافعها في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

٩٥ - **السيد باري** (السنغال): قال إنه في ضوء مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية تاريخية في تدعيم وتعميق تعاونه بغية تحقيق الأهداف التي وضعت. ومع ذلك، فلا يمكن أن تنجح جهود تحقيق التنمية والحد من الفقر إلا إذا اتخذ المجتمع الدولي التدابير الجريئة المطلوبة، بما في ذلك التدابير المتخذة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاق التنوع البيولوجي المعقود في ناغويا، اليابان؛ والدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانكون، المكسيك؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نموا في إسطنبول، تركيا؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو، البرازيل.

٩٦ - وأضاف أن البلدان النامية لن تتمكن من إحراز تقدم ما لم يجر احترام الالتزامات المعلقة التي قطعها الشركاء الإنمائيين، وبخاصة الالتزامات المتعلقة بتخفيف عبء الديون، والتجارة الدولية العادلة والحرة والتريهة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم من خلال آليات محسنة، وإمكانية وصول الفقراء إلى مصادر الطاقة المستدامة، والتكنولوجيات الحديثة والتمويل المبتكر. ويجب أن تقوم اللجنة بدور هام في هذه المجالات.

٩٧ - ومضى يقول إن السنغال ركزت، في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، على الاستثمار في الموارد البشرية والمشاريع الكبيرة للهياكل الأساسية، وتحديث الزراعة، وفي القطاع الاجتماعي، وبخاصة الرعاية الصحية والتعليم، وهما مجالان حيويان لتنمية موارد بشرية رفيعة المستوى.

٩٨ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن الانهيار المالي العالمي مقترنا بانعدام الأمن بالنسبة للغذاء والوقود وتغير المناخ، يدعو إلى الوحدة لمواجهة هذه التحديات. ولهذا ينبغي أن يفي الشركاء الإنمائيين بالتزاماتهم في مجالات الديون الخارجية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل من أجل التنمية، والتجارة، ونقل التكنولوجيا. وينبغي تعبئة الموارد الإضافية للتغلب على التحديات التي تواجهها البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتتطلب الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التنفيذ الفوري والمتابعة المنتظمة. ومن المحتم أيضا تخصيص ٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا.

٩٩ - واستطرد قائلا إن بنغلاديش تقدر دور الفريق العامل المخصص مفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة

المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية. وقد أظهرت الأزمة ضرورة إنشاء هيكل مالي واقتصادي عالمي جديد، ومجموعة لها ولاية أوسع نطاقا. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى آليات جديدة لإدارة التجارة والنقد والوساطة المالية، وينبغي إعادة دراسة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، كما ينبغي إعادة النظر في تصنيف الدول إلى الدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا بحيث يعكس الحقائق الراهنة.

١٠٠ - وأضاف أنه خلال الاستعداد للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من المهم التأكيد على أن المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، يجب أن يواجه تحدي تغير المناخ عن طريق الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو. ومن الملح أيضا إقامة صندوق دولي لتغير المناخ، كما جرى الاتفاق عليه في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف عام ٢٠٠٩. وهذا هو أقل ما يجب توقعه من المسببين الرئيسيين لانبعاثات غازات الدفيئة المسؤولين عن تغير المناخ. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يجري فصل إسهامات الصندوق عن التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي الإبرام العاجل لاتفاق ملزم قانونا بشأن تخفيض الانبعاثات.

١٠١ - ومضى يقول إنه ينبغي أن يجري التأكيد في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على اعتماد بروتوكول بشأن إمكانية الوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع يتضمن إتاحة الموارد المالية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية على النحو الكافي.

١٠٢ - وأخيرا قال إن بنغلاديش تحث الشركاء الإنمائيين على إبداء قدر أكبر من المرونة والإرادة السياسية الضروريتان للاختتام المبكر لجولة الدوحة، مع عدم تحديد حصص والإعفاء من الرسوم الجمركية لجميع منتجات أقل البلدان نموا وحرية حركة العمالة بموجب الصيغة ٤ من الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات.

١٠٣ - **السيد فاليرو بريسنيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الأزمة العالمية الحالية للرأسمالية تتسبب في الفقر والجوع وعدم المساواة بينما تؤدي أيضا إلى زيادة تدمير النظم الإيكولوجية. وتفشل عملية تجميع رؤوس الأموال، التي تبدأ بهيمنة رأس المال، في توليد السلع والخدمات أو العمالة أو الدخل للسكان، وتقيد الاقتصاد الحقيقي، كما أن لها آثار هدامة على الحياة الديمقراطية والاتحادات والحركات الاجتماعية والشعبية والنظم الإيكولوجية. وحيث أن النموذج الرأسمالي الذي بزغ بعد الحرب العالمية الثانية يجري تدميره عن طريق العولمة الليبرالية الحديدة يؤدي الكسب الجامح إلى الفصل والبطالة وانخفاض الأجور والاستحقاقات الاجتماعية. وتحل التجاوزات الفردية وازدراء الفقراء والمهاجرين والأقليات محل التضامن والأخوة. وتعزز الجهات المؤيدة لشمولية السوق، وهي وول ستريت ومؤسسات بريتون وودز، التدابير التي تلغي المكاسب التي تحرز في إطار دولة الرفاه؛ وتفرض على البلدان النامية شروطا تتنافى مع السياسات الاجتماعية المحدودة القائمة على التضامن؛ وتقوض التعاون الدولي.

١٠٤ - وأضاف أنه من الضروري إعادة بناء الأمم المتحدة بوصفها هيئة عالمية لها شرعية ثابتة بغية مراقبة المضاربين الماليين العالميين. ويجب أن يواصل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية أعماله، ويتعين في هذا الصدد عقد مؤتمر دولي للمتابعة في عام ٢٠١٢. وفضلا عن ذلك، هناك حاجة إلى إجراء تحولات واسعة المدى وإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات المالية والنقدية الدولية بغية تدعيم صوت البلدان النامية وتمثيلها في جميع مستويات الإدارة وصنع

القرار. وينبغي للجمعية العامة إنشاء نظام لمراقبة مؤسسات بريتون وودز، كما ينبغي فرض ضريبة معاملات مالية لتمويل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمكين البلدان النامية من التكيف مع تغير المناخ. وينبغي إنشاء مؤسسات مالية إقليمية ودون إقليمية وتمكينها من تقديم تمويل تضامني من أجل التنمية، وفي نفس الوقت ينبغي إصدار عملات إقليمية ودون إقليمية جديدة لكفالة الاستقلال عن الدولار.

١٠٥ - ومضى يقول إن الجفاف والتصحر وفقدان الخصوبة والتنوع البيولوجي أمور تهدد الإنتاج الزراعي وتزيد من الفقر والجوع. وينبغي السعي إلى إيجاد حلول لهذه المشاكل في الإطار القانوني والمفاهيمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وينبغي التوصل في مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن تغير المناخ في كانكون إلى اتفاق عادل وطموح يعكس المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة النمو، ومبدأ مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة، وضرورة كفالة نقل الموارد المالية والتكنولوجيا والمهارات من البلدان المتقدمة النمو لمساعدة بلدان الجنوب على التكيف مع آثار تغير المناخ.

١٠٦ - وأخيرا شدد على أن جمهورية فنزويلا البوليفارية تدرك مسؤولياتها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وأنها كانت جهة فاعلة رئيسية في التعاون بين بلدان الجنوب، وهي تعزز التجارة العادلة والشراكة التضامنية مع أفريقيا والبلدان العربية، وتؤيد توطيد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وإنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتسهم في إنشاء عالم متعدد الأقطاب يرتكز على المساواة القانونية للدول ذات السيادة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.